

انتحار المفهوم  
تفكيكُ العلاقة بين الديمقراطية السياسية  
والديمقراطية الليبرالية

باسم الماضي الحسنوي

لم يعد بالإمكان أن يتغاضى المرء عن أهمية النقاشات الدائرة حول مفهوم الليبرالية، سواء في الممارسة السياسية أو الإجتماعية أو الاقتصادية أو الحقوقية... إلخ، مع أننا على ثقة تامة من أن الكثير من الجدل الكلامي والفلسفي المحتدم في الأوساط السياسية والفلسفية وغيرها لا تكون الغاية منه أن يتوخى المتحاورون منه التوصل إلى أحكام علمية أو موضوعية، بل إن أغلب المتحاورين ينطلقون من قناعات مسبقة، فلا يفعلون شيئاً سوى أنهم ينصرون هذه القناعات التي قرروا عدم التنازل عنها قبل بدء الحوار أصلاً، فضلاً عن خطأ منهجي آخر يقع فيه المتساجلون، وهو أن كل طرف من الأطراف المتساجلة، يتخذ الموقف سواء كان سلبياً أو إيجابياً من قضية الديمقراطية والليبرالية على أساس القراءة الخاصة التي يعتقها هو بالذات، سواء للديمقراطية أم الليبرالية وموقف الإسلام منهما، مع أن أغلب هذه القراءات الخاصة متخلفة منهجياً في واقعها، ولا تعكس إلا الرؤية أحادية الجانب التي يكون عليها المتحاورون في الغالب، ومع ذلك فإننا نريد أن نقارب الموضوع من الزاوية العملية التي تمس واقعنا السياسي والإجتماعي الراهن بشكل مباشر، دون أن نهتم كثيراً بالجانب التأريخي لتطور المفهوم، كما هي عادة الغالبية ممن يكتبون عن الليبرالية والديمقراطية في هذه الأيام أن يفعلوا، فتستغرقهم إشكاليات تأريخية أصبحت محسومة تقريباً، وكان الأولى بهم أن ينخرطوا في الحوارات المعرفية والتحليلية التي توضح مدى ما يمكن إيجاده من العلاقات الصحيحة بين هذه المفاهيم المتفككة في رأي قطاع واسع من المفكرين، والمتخالفة في رأي قطاع آخر، خاصة بعد أن أصبح مجرد المس الطفيف بالقيم الديمقراطية يعد في نظر الكثيرين تجديفاً لا يمكن أن يغتفر، وهرطقة قد يستحق عليها المرء أن ينفى من الحياة، في مفارقة عجيبة تؤشر مدى ما يعانيه كل مفهوم عندما يراد منه أن يتحول إلى ممارسة فعلية، وبرنامج عمل يطبق في ميادين السياسة والإجتماعية، فنريد أن نعرف هل إن الإنسان إذا ما



شاء أن يصبح ديمقراطياً، لا بد أن يكون ليبرالياً في عين الوقت، أم أن التفكيك بين هذين المفهومين في السياق الحضاري الخاص بكل ثقافة وكل أمة ممكن جداً، ولا يشير أية إشكالات من الناحية النظرية أو الفلسفية على الإطلاق؟

﴿إن الليبرالية حينما تم تحويلها إلى عقيدة سياسية وفلسفية من خلال دمجها بالديمقراطية السياسية التي تعود إلى سياق تاريخي سابق ومختلف بعد مجيء الطبقة البورجوازية وتطورها وإزاحتها للطبقة الإقطاعية في القرن التاسع عشر، واستحوادها على السلطة السياسية والاقتصادية، أخذت تشرع القوانين والمشاريع التي تخدم مصلحتها وسياستها، فسعت إلى دمج الديمقراطية بصفقتها عقيدة سياسية، مع الليبرالية بصفقتها فلسفة اقتصادية، فأصبح لدى الطبقة البورجوازية نوع من الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الشاملة، وأخذت تعرف بالديمقراطية الليبرالية﴾. ﴿١﴾

فليس من الصحيح التوحيد بين المفهومين، بل لا بد من التفكيك بينهما على أساس أن الديمقراطية ليست فلسفة بالمعنى الأخص، بل هي مجرد أسلوب يتم من خلاله إيجاد صيغة للتوافق بين الأطراف السياسية، التي لو خليت ونفسها لكان الصراع الدموي والأجواء التي يسيطر عليها مبدأ العنف في حل النزاعات والخصومات السياسية هو الحل الوحيد أمامها لحسم المسألة الخاصة فيمن يحكم البلاد، ويمكن تعميم هذا المبدأ الديمقراطي على كل قطاعات الحياة التي يكون التنافس فيها منشأ للخلافات التي لا بد أن تنتهي إلى حالات من التصادم والصراع ضمن المستويات التي هي أدنى من مستوى الصراع على السلطة العليا في أي بلد، حتى تتحول إلى روح عامة تسيطر على الفرد وعلى المجتمع ككل في إدارة المشاكل وحسم القضايا المتعلقة بالتنافس وتحديد من هو الأكفأ، وإن كنا

﴿١﴾ برهان غليون، في مخاطر الخلط بين الديمقراطية والليبرالية مقال منشور في مجلة المعرفة في

مقتنعين تماماً بأنَّ المبدأ الديمقراطيَّ في الغالب لا يؤدي إلى هذه النتيجة الأخيرة، بل إنَّ العكس هو الصحيح، ﴿فمن الممكن أن يكون هناك نظامٌ يحترم بدقَّة التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير والتنظيم والمشاركة للجميع، لكنه لا يحقق مع ذلك القيم الديمقراطية من تكافؤ الفرص، والمشاركة العملية، وحرية الرأي وغيرها، ذلك أنَّ فئة قليلة من أصحاب الرساميل تسيطر على النظام التعددي، وتسيِّره حسب مصالحها، وتتلاعب بالإرادة الشعبية﴾<sup>١٠</sup>، إلا أنَّ هذه القضية ليست قضيتنا الآن في هذا المقال، وربما بحثناها في مكان آخر، لكنَّ قضيتنا هنا هي المسألة المتعلقة بقضية أنَّ الديمقراطية شيءٌ وأنَّ الليبرالية إيديولوجيةٌ مستقلةٌ بالكامل عنها، وليس بالضرورة أن يكون التوحيد بينهما شرطاً لوجود المجتمع الديمقراطي كما جرى الحال فعلاً في السياق الغربي والأميركي على وجه التحديد، بل يمكن أن تكون للديمقراطية مرجعيات أخرى غير ليبرالية، ﴿فلم يعد هناك ما يمنع الديمقراطية، من حيث هي نظامٌ للحكم وتنظيم علاقات السلطة بين الأفراد داخل المجتمع الواحد، بما يساعد على تحقيق قيم الحرية والمساواة والعدالة، أن تستقلَّ بنفسها عن الفلسفة الليبرالية، لتأخذ بفلسفات روحية واجتماعية مختلفة عنها، لا تجعل من حرية الفرد المقياس الوحيد لتقدم الحياة الجمعية من دون أن تلغيها أو تتعارض معها. وهكذا صار من الممكن الحديث، من دون فقدان الإتساق المنطقي، عن ديمقراطية مسيحية أو اشتراكية تستمدُّ شرعية القيم الإنسانية التي تعمل من أجلها من عقائد أو فلسفات أخرى﴾. برهان غليون، وما عاد هذا الفصل بين الديمقراطية والليبرالية بالشيء الصعب إطلاقاً في المجال الإسلامي، لأنَّ التراث الإشتبادي الذي نتج عن بعض التنظيرات في علم الكلام الإسلامي التقليدي الموروث عند أغلب المذاهب الإسلامية قد تمَّت مراجعته عشرات المرات على يد الفلاسفة الإسلاميين

﴿١٠﴾ برهان غليون، نفس المصدر السابق.



التنويريين، حتى بات من البديهي جداً أن تدافع الغالبية الساحقة من المسلمين اليوم، حتى ضمن مستويات الوعي البسيطة، عن الديمقراطية وضرورة الإلتزام بها، ليس استناداً إلى مرجعيات غريبة طبعاً، لكن بالإستناد إلى المرجعية الإسلامية غير المتأثرة بالقصود السلطانية السابقة في التاريخ الإسلامي، حيث كانت السبب الرئيسي والواقعي في وجود تراث الإستبداد داخل منظومة الفكر الإسلامي، مع أن الإسلام مبرأ من كل ذلك، بل إنه على النقيض تماماً من نزعات الإستبداد والتسلط المجاني للحكام المفسدين في الواقع، فأى مانع إذن من أن يكون المجتمع إسلامياً في كل توجهاته ومناهج حياته، وأن يكون ديمقراطياً ضمن الحدود العقلائية والشرعية التي حددتها الشريعة الإسلامية، وأكثر من ذلك، نسأل هؤلاء الليبراليين السؤال التالي: إذا كان المجتمع في دولة ما قد اختار بالانتخابات الحرة والنزيهة حكومة من الإسلاميين، وكان واعياً ومريداً فعلاً لهذا الإختيار، وراضياً به جداً، فما هو مقتضى الحكم على مثل هذه الحكومة، هل هي حكومة منتخبة على أساس ديمقراطي في رأيكم، أم أنها حكومة تم انتخابها خارج السياق الديمقراطي، لأنها ليست ليبرالية، ولا تلتزم بالقيم الليبرالية، إذ من الواضح أنها لو التزمت بالدعوة إلى هذه القيم الليبرالية لكانت على النقيض تماماً من كونها ديمقراطية، بناءً على أنها لم تنفذ إرادة الجمهور الذي قام بانتخابها، فمن المحتمل أن يكون جوابهم باتجاهين:

**الإتجاه الأول:** إنها ليست حكومة ديمقراطية، على أساس أن المجتمع الذي قام بانتخابها لم يكن ليبرالياً، في قيمه وأخلاقه وعاداته وثقافته، وفي هذه الحالة لا ينبغي إطلاقاً لأي سياسي في العالم أن يكلف هذا المجتمع فوق طاقته، فلماذا يطلب منه أن يجمع بين النقيضين إذن، أي أن يكون ديمقراطياً وأن يجبر على أن يتخلى عن هويته وثقافته، في حال أن الثاني ليس ممكناً في كل الأحوال، فماذا يتبقى لشعب فقد هويته وثقافته من الرصيد المعنوي والحضاري، بمعنى أنه لو فعل

ذلك حقاً فإنه يفقد صفته الوجودية من الأصل، ولا يعود الحديث عن كونه أمةً أو شعباً إلا ضرباً غيباً من ضروب المجاز.

**الإتجاه الثاني:** إنها حكومة ديمقراطية، على أساس أن الديمقراطية إنما هي صيغة إجرائية لتحديد من هو الأجدر بقيادة البلاد، انطلاقاً من كونه يمثل النزوع الثقافي والحضاري، ويحمل تطلعات وآمال القطاع الأوسع من هذا الشعب أو تلك الأمة، وأنداك لا يعود الحديث عن اشتراط القيم الليبرالية في الحكومة أو في المجتمع الديمقراطي مجدياً أو معقولاً، ولا يعود لهذا الكلام الطويل العريض في كتب الليبراليين وتصريحاتهم ومقالاتهم أي مستند من التبرير، إلا ما ينوونه من الإقنلاب على المبدأ الديمقراطي نفسه لو أن نتائجه لا تكون في صالح البنية الليبرالية للإجتماع والأخلاق والسياسة والإقتصاد التي لا يمكن أن تصب إلا في المنفعة الخاصة للشريحة الأقوى والأغنى في المجتمع الرأسمالي.

﴿لقد أخذت العقيدة الجديدة من الديمقراطية مفهوم الحق في الإنتخابات، ومفهوم المساواة، ومفهوم مرجعية الشعب في انتخاب ممثليه في المجالس، وأخذت من الليبرالية الإقتصادية مفهوم الحرية الفردانية الإقتصادية بعد نقلها من الحقل الإقتصادي الإستهلاكي إلى المجتمع، لتأخذ بعد ذلك شكل الفردانية الإجتماعية، ومفهوم حق الإختيار ذي الطابع الإقتصادي الإستهلاكي، لتحوّله إلى حق الإختيار ذي الطابع السياسي، ومفهوم التعددية السلعية إلى تعددية سياسية جاعلة من الإنسان وكيانه ذا طابع مزاجي يرتبط بالسوق، ويخضع لقانون العرض والطلب، وتبقى حياته وتفكيره في دوامة وصراع مع السوق وتقلباته.﴾

### نقاش ضد الليبرالية

محور التفكير في الفلسفة الليبرالية هو الحرية، ومنها اشتق اسمها، ومنها تترشح إلى الأذهان أنواع الحريات التي دعت إليها الليبرالية في العالم الغربي، مثل حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمعات السياسية وتكوين



الأحزاب، وحرية أن يفعل الإنسان في كيانه ما يشاء إِنْ، لكنّ الدوافع التي تكمن خلف وجودها هي دوافع اقتصادية في الدرجة الأساس، ﴿وبصفتها هذه فإنها تقوم على أساس أن رأس المال هو المحور الأساسي في الاختلافات والتناقضات الإجتماعية، وأنّ عنصر الربح هو المحفز والدافع في صياغة العلاقات الإجتماعية، ووجود الطبقات الإجتماعية حالة طبيعية في المجتمع لا يمكن إلغاؤها، كما تسعى وتعمل على تعظيم قدرات الفرد على الإختيار بصفته مستهلكاً حسب وضع السوق وقانون العرض والطلب، كما تعتبر الإنسان كياناً مستقلاً بصفته مستهلكاً، ويحقق أكبر المنافع وأفضلها لرأس المال، كما أن القطاع والشأن الإقتصادي الذي تعود ملكيته إلى الأفراد يعتبر خطأ أحمر بالنسبة للدولة، فليس لها الحق في المساءلة والتدخل في هذا القطاع، وإنما واجبها حمايته وحماية النظام الذي يريعه، كما أن أحد شعارات وفلسفة الليبرالية هو ﴿دعه يعمل دعه يمر﴾ باعتبار الليبرالية عقيدة اقتصادية، فهي لا تؤمن إلا بالسوق الحرة والمبادرة الفردية والتنافس الحر﴾ ﴿١﴾.

هذه العقيدة الليبرالية لا مجال لأن يتحقق لأي بعد أخلاقي أو معنوي في ظلها نمواً أو ازدهاراً، بل إن كل شيء معنوي أو روحي أو أخلاقي أو حتى جمالي لا بد أن ينحر على عتبة الربح الإقتصادي، ومن الطبيعي في هذه الحال أن تنقلب الفضيلة إلى رذيلة، وأن تنقلب الرذائل كلها لتصبح فضائل في نظر الإنسان الليبرالي، بحسب تحولات السوق والضرورات التي تفرضها عجلة الإقتصاد، فلماذا نتحدث بعد هذا عن شيء اسمه حقوق الإنسان مثلاً، ولماذا نتحدث عن شيء اسمه الضمير، أو شيء اسمه الفن حتى، ما دام كل شيء رهيناً بعائدته ومنفعته المادية والربحية بالنظر الإقتصادي الصرف؟.

﴿١﴾ فلاح امين الرهيمي، مقال منشور في موقع الحوار المتمدن، رقم العدد ٢١٧٣، بعنوان ﴿مفهوم الليبرالية﴾.

من الواضح أن الخلاف بيننا وبين هؤلاء خلافٌ مبنايٌّ بالدرجة الأولى، بمعنى أن نظرية الحق الطبيعي التي آمن بها فلاسفة الغرب منذ بداية النهضة الأوروبية وعصر الأنوار لها الأثر الكبير في الوصول إلى مثل هذه النتائج التي تتبناها الفلسفة الليبرالية، باعتبارها أشياء لا يمكن التنازل عنها، لأنها تشكل المقومات الرئيسية للمعنى الليبرالي في الحياة، فالحق الطبيعي يُقرر أن الناس قد ولدوا على الحالة التي عليها الطبيعة، وبالتالي فإن لهم حقوقاً ثابتةً بمقتضى كونهم جزءاً من هذا النظام الطبيعي، ولا يعتبر الله سبحانه وتعالى ولا أي مصدر آخر خارج كيان الإنسان بما هو جزءٌ من الطبيعة مرجعيةً في تقرير هذا الحق، وأن الإنسان كائنٌ ينشد تحقيق المنفعة الخاصة والأنايئة لنفسه، كما أنه ينشد تحقيق السعادة واللذة، وما الأخلاق الدينية إلا كوابح في طريق نمو الإنسان وازدهاره في هذا الطريق، وهذا يعني:

**أولاً:** أن الفصل بين الدين والسياسة التي يتحدث عنها الليبراليون عادة، والتي يجعلونها مرتكزاً أساسياً من مرتكزات الديمقراطية لم يكن هو المبدأ الوحيد الذي نادوا به، بل إن الفصل شمل الحياة الاجتماعية برممتها كذلك، أي إن الليبرالية تنشئ مجتمعاً غير متدين بشكلٍ قسري عن طريق وضع القوانين والأنظمة الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والقضائية التي يكون المجتمع بمقتضاها بعيداً كلياً عن الدين، وغير مهتم على الإطلاق بالشأن الأخلاقي، بل إن الإنسان لو شاء مثلاً أن يكون متديناً أو واضحاً في ذهنه الإنسجام مع المعيار الأخلاقي فإنه سيتلقى في مقابل ذلك الحرمان والإقصاء والتهميش بشكلٍ حتمي داخل مجتمعه، ويحرم على هذا الأساس من حقوقه، وهذا المعنى يشير إلى كذب الليبراليين في أنهم حياديون جداً تجاه الأخلاق والدين وكل ما يمت إلى الحياة المعنوية والروحية بصلة، بل إن الليبراليين منحازون تماماً إلى كل ما يصادف الأخلاق والدين على هذا الأساس.





**ثانياً:** إذا كانت الأخلاق أو الدين أو أي شيءٍ معنويٍّ آخر لا أهمية له في مقابل ما تدعو إليه الليبرالية من ضرورة الإستجابة إلى كل ما يحقق الربح المادي واللذة والسعادة للإنسان دون أن يكون لكل هذا ضابطٌ من أي شيءٍ خارج قناعات الإنسان وآراءه، فما الذي يدعو الليبراليين إلى أن ينادوا بضرورة الإلتزام بالقانون، أو أن تكون هناك حدودٌ يقف عندها الإنسان فلا ينبغي له أن يتجاوزها، وإلا تعرض للعقوبات الصارمة المتنوعة، فإذا قالوا إن تنظيم الحياة الإجتماعية هو الذي تطلب منا ذلك، عدنا عليهم بالقول: إذن إنكم تعترفون بأن هناك مرجعيةً للقيم ولسلوك الإنسان عامةً تقع خارج نطاق الرغبة الفردية في تحقيق أقصى ما يمكن من الربح والسعادة واللذة، فلماذا تقررون هذا المعنى لديكم وتشجبونه عندما تكون مرجعية التنظيم على صعيد الحياة الإجتماعية غير الليبرالية، أليست هذه مناقضةً صريحةً للمتبني الليبرالي نفسه، أم أنكم معتادون على الكيل بمكيالين كما هو شأن كل حكمٍ عندما يختار طريق الإنحراف الصارخ عن فطرة الإنسان؟

### المجتمع الإسلامي يكون ديمقراطياً ولكن لن يكون ليبرالياً:

إن الدعوة إلى التوحيد بين المفهوم الديمقراطي والمفهوم الليبرالي لن تؤدي إلا إلى المزيد من العراقيل أمام نجاح هذا المشروع في مجال حسم الكثير من الإشكاليات، لأن المجتمعات الإسلامية متخوفةٌ جداً من أن المشروع الديمقراطي ما هو إلا بوابةٌ تفتح من خلالها الأمة على كل الرذائل الخلقية الموجودة في الأوساط الغربية، حتى أن المجتمع الغربي نفسه بات ضائعاً ذريعاً بهذا الإنجرار خلف ماكينة الشقاء الليبرالي، لكنّ الإبتلجيزنيزيا العربية والإسلامية مع شديد الأسف تعتبر أن فوكوياما هو المبشر الذي يجب أن لا يعصى في مجال انتشار النزعة الليبرالية في العالم، وأنها إن لم تنتشر بالسلم وبوسائل الغزو الثقافي، فلا بد من تعميمها بالقوة، وبناءً على هذا فإن الغزو الأميركي للعراق جاء في هذا

السياق نفسه، وليس في سياق آخر، بمعنى أن أميركا غزت العراق ليس من أجل أن تنشر الديمقراطية، وهي تعلم أن العراقيين شعب متحضر، وهو ميال إلى الأخذ بالمنهج الديمقراطي، لولا أن الدكتاتورية التي دعمتها أميركا زمناً طويلاً حالت دون ذلك، بل إن العراقيين كانت لهم تجارب ملموسة في مجال الأخذ بالمنهج الديمقراطي في الحكم يوماً ما، ولو في مستويات دون مستوى رأس النظام، كما هو الحال في العهد الملكي البائد مثلاً، مع أن العراقيين جميعاً يشكلون على هذا النظام الملكي جملة إشكالات جعلته نظاماً منبوذاً من الغالبية العظمى داخل المجتمع العراقي، لكننا نشير فقط إلى أن هذا النظام الملكي المنبوذ نفسه كان يتبع بعض السياسات التي تشير إلى وجود شيء من الممارسة الديمقراطية في الحكم، وإن كان ذلك الشيء شكلياً في الغالب ولا يمتد إلى العمق والجوهر.

عموماً، ليس موضوعنا هو هذا، لكننا نشير إلى أن أميركا دخلت من أجل غاية أخرى غير الديمقراطية، وهذه الغاية هي أن تجعل من الشعب العراقي نموذجاً يحتذى في مجال الأخذ بالمنهج الليبرالي بالذات، فما فائدة حكم ديمقراطي ينشأ في العراق تكون نتيجته هو سيادة الإسلاميين وسيطرتهم على الحكم مثلاً، وليس من الصحيح في رأي أميركا أيضاً أن تلجأ إلى الأساليب الملتوية من أجل أن تساعد الليبراليين أنفسهم على السيطرة والحكم، ما لم تكن القيم الليبرالية ذاتها هي المنبع الأساسي للقيمة والسلوك والتصرف والإعتقاد داخل الغالبية من قطاعات الشعب العراقي، وربما كان إخفاقها متمثلاً في هذه القضية بالذات، وليس في قضية عسكرية أو ما شابهه، لأن أميركا في النهاية تحس بالقوة التي لا تقهر في مجال حسم النزاعات العسكرية، ورغم أن هذا مجرد وهم في الحسابات العقلانية، إلا أنها تعتقد بهذا على كل حال، لكن خيبتها الكبيرة تمثلت في أن الوعي الإسلامي في داخل العراق كان متجذراً وعصياً على الإختراق إلى درجة كبيرة، وقد التفت الصديريون إلى تعيين الجبهة الحقيقية



للدفاع عن الإسلام على هذا الصعيد، فدمجوا في مقاومتهم بين معان عديدة اتسعت بقوة للمعنى الثقافي في بعد المقاومة، وكان هذا قراراً صائباً جداً، ومتوجهاً إلى علاج المشكل الحضاري بعد أن دخل عنصراً هاماً في الصراع.

### المشروع السياسي الديمقراطي الليبرالي في العالم الإسلامي:

إن الأكثرية الساحقة من مفكري الحداثة في الوسطين العربي والإسلامي معتادون على الإنجرار غير الإعتيادي خلف ترسانة المفاهيم الغربية، منذ أن برزت إلى السطح مشكلة تحديث الفكر العربي والإسلامي خلال المدة الزمنية التي استغرقتها القرن العشرون كله، وحتى هذه اللحظة التي نحن فيها، وهم بدلاً من أن ينفقوا الجهد والطاقة في تنقيح هذه المفاهيم تنقيحاً متواصلًا يجعل الأمور واضحةً ومتميزةً بشكل واضح أمام النخب الفكرية والثقافية التي تعتبر نفسها معنيةً بمشكلة القدامة والحداثة، تراهم ينسجون على منوال الكتاب الغربيين، ولا يكادون يفارقون نزعة الإنبهار الكبيرة بكل ما يكون غربي النشأة، أو يكون مما تبنته تلك الأوساط الغربية في مرحلة من المراحل، ثم بدا لها أن تعيد النظر في العديد من التفاصيل والجزئيات التي تتعلق بذلك المفهوم، فيبقى مفكروننا على انبهارهم هذا مستمرين، غير آبهين بما جرى من التعديلات والتحويلات هناك، فرمما قدسوا ما كان مقدساً في الغرب يوماً، لكنهم أعادوا النظر فيه من خلال الكثير من المخاضات السياسية والاجتماعية، فعاد مدناً بمعنى من المعاني، لكن إخواننا الذين تمتاز عقولهم بالحركة والجدلية كما يزعمون، يقون على حالهم مصرين على أن الثابت يبقى ثابتاً ولا يتحول، وأن ما قدسه الغرب يوماً يبقى مقدساً إلى يوم القيامة، حتى يصرخ العالم الغربي نفسه بهم، ويهزأ بأطروحاتهم علانية، فإذا بهم يتبهون إلى أنهم قد أنفقوا أعمارهم في شيء كان لا يستحق منهم تسخير كل حياتهم من أجله، لأن صحته على فرض وجودها لم تكن مطلقة، حتى من وجهة نظر أصحابه الذين كانوا موضوع الإعجاب المفرط

والإنهيار الذي أورت مجتمعاتنا كل هذا الركام من مظاهر فقدان الهوية والإستلاب.

هذا الكلام الذي قلناه آنفاً، ينطبق تماماً على حالة دعاة المشروع الليبرالي في عالمنا العربي والإسلامي، فهم مصرون على أن الديمقراطية لا يمكن لها أن تتحقق إلا بالموازاة مع تحقيق انتشار قيم الليبرالية الغربية في مجتمعاتنا، فليس أمام هذه المجتمعات العربية والإسلامية إلا خياران لا ثالث لهما:

**الخيار الأول:** إما أن تتبنى المشروع الليبرالي بكل ما ينطوي عليه من القيم التي تتناقض كلياً مع الهوية الحضارية لها، وتتعارض مع القيم والأخلاق التي دعا إليها الإسلام، بصفتها تكاليف شرعية لا تتحقق الإستقامة الدينية إلا بالالتزام المطلق بها، وتجنب ما يناقضها ويتقاطع معها مهما كان الثمن، ومهما كان حجم الضرورة في مخالفتها كبيراً، لأنها هي بالضبط ما يتألف منها معنى الدين، وهذا ما يشير إليه قول الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم: إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق.

**الخيار الثاني:** وإما أن لا يكون هناك أمل في أن تجد الديمقراطية والتعددية السياسية طريقاً لها للتحقق في المجتمعات العربية والإسلامية، لأنها ترتبط ارتباطاً عضوياً بالليبرالية، وبما أن هذه المجتمعات تنفر تماماً من أن تكون لقيمها الحضور الفاعل والنهائي فلا نصيب لها من الديمقراطية إذن، على أي صعيد من صعد الحياة السياسية والإجتماعية، فإما أن تقبلهما معاً، وإما أن ترفضهما معاً بدون تفكيك بين الإثنين.

هذا هو الحديث الذي يدور على ألسنة الليبراليين في الغالب، وهم على هذا الأساس لا يثقون مطلقاً بالنزوع الديمقراطي الواضح لدى الكثير من الأحزاب الدينية المشاركة في السلطة في فضاء السياسة داخل البلدان العربية والإسلامية، ولا يزيد تقييمهم لهذا النزوع إلا بصفته محاولة للخداع من أجل القفز إلى المناصب السياسية واحتكار القرار السياسي من قبل الإسلاميين، أو أنه



يعبر عن وجود حالة من الانفصام الإيديولوجي في بنية الخطاب السياسي لهؤلاء الإسلاميين، «وبقدر ما يعكس الخلط بين المفهومين رغبة بعض قطاعات المثقفين العرب في تفسير الديمقراطية بما يتجاوز مسألة الرد على تحديات السلطة الإستبدادية، ويصبُّ بالأحرى في معركة التحرر من القيود والضغوط التي تمارسها المجتمعات التقليدية على الفرد، يثير الأمر بالمقابل مخاوف كبيرة لدى قطاعات الرأي العام الواسعة التي تخشى أن يكون مضمون الديمقراطية الإباحة الكاملة لكل ما يمكن أن يشكل خرقاً للقيم والتقاليد والعقائد الدينية»، برهان غليون، إذ إن الضرب على وتر الأزمة السياسية في البلدان العربية والإسلامية لم يعد يجدي هؤلاء الليبراليين نفعاً، لأنَّ القطاعات الجماهيرية باتت ملفتة إلى أنَّ الدعوة إلى الديمقراطية وإن كانت تتكفل بجزء من حل إشكالية السلطة، إلا أنَّ جزء الحل هذا مشروط بأن تتخلى الشعوب الإسلامية عن القيم الدينية، وعن كل ما يشكل جوهر الثقافة العربية والإسلامية النابعة من هذا الدين، فلا تكون النتيجة بناءً على هذا إلا الإستلاب الحضاري والثقافي، وإلا تلك الخسارة الروحية والمعنوية التي لن تجد شعباً واحداً من هذه الشعوب مهما كان حجم معاناته من استبداد السلطة الحاكمة والدكتاتورية كبيراً، مستعداً لتحملها، لأنها تتعلق بأكثر الأشياء في عقله وشعوره ووجدانه تأثيراً على الإطلاق، وهو الدين الذي يتكفل للإنسان من وجهة نظر المسلمين جميعاً حتى العلمانيين منهم في بعض الأحيان النجاة له في الدنيا، والظفر بالحياة الرغيدة في الآخرة.

فإذا كان الأمر على هذه الدرجة من الحساسية والخطورة في نظر الشعوب الإسلامية عموماً، فلماذا يصرُّ هؤلاء الليبراليون على التوحيد بين الديمقراطية كمبدأ يمكن ترشيده وتعديله ليتلاءم مع البنية الثقافية والحضارية للشعوب الإسلامية، وبين الليبرالية التي لا يمكن إطلاقاً لأيِّ إنسانٍ شرقيٍّ فضلاً عن الإنسان المسلم المتدين، قبولها بكل ما يتعلق بها من التفاصيل التي تتقاطع حتماً مع كل ما يشكل البنية الشعورية والأخلاقية للمسلمين في العالم.

## القيم الأخلاقية في المنظور الليبرالي

إن الليبرالية بما أنها فلسفة لا تستند إلى أية مرجعية إطلاقيه من أي نوع، لا يمكن أن تنشأ في ظلها أية منظومة أخلاقية بمعايير ثابتة تحتكم إليها المجموعة المعينة من البشر فضلاً عن البشرية جميعها، فضلاً عن أن تكون أخلاقاً ممتدة في جغرافيا الزمان والمكان، بل إن الحديث عن وجود أخلاقية نسبية في المنظور الليبرالي إنما هو ضرب من المجاز في رأيي، لو أردنا فعلاً أن نلتزم بالنتائج الفلسفية التي تتمخض عن مقدماتها، آية ذلك أن الأخلاق لا يمكن أن تسمى أخلاقاً بالمعنى الفلسفي أو الديني، بل بالمعنى العرفي لأي مجتمع كذلك، إلا إذا كانت تعكس حالة من الثبات الذي تسبب به التربية، بغض النظر عن نوع المرتكز الفلسفي أو الديني أو التشريعي الذي تستند إليه، في حين لا نجد في الفلسفة الليبرالية شيئاً يوحي بهذا الإرتكاز إلى أية قيمة أو معنى على الإطلاق ﴿فالرؤية الليبرالية للإجتمع تأسس على منظور فرداني يقصد الريح المادي والمنفعة الشخصية؛ وبذلك فهي عاجزة عن تبرير ذاتها كفلسفة تقصد بناء الحياة المجتمعية، لاحتياج هذه الحياة ولا بد إلى الأساس الأخلاقي المتعالي على المصلحة الفردانية، كأساس شرط لها لا مشروط بها.﴾<sup>١</sup>.

فلا أخلاق إلا ما كان عائداً بالمنفعة المادية أو اللذة الحسية على الفرد، ليس بمنظور أبيقوري فقط، بل يتجاوز هذا المعنى أيضاً، باعتبار أن الفلسفة الأبيقورية قائمة على أساس تحقيق مبدأ اللذة، باعتبارها تمثل نداء الطبيعة، لكن ليس بالإطلاق، بل لقد عاد أبيقور وحدد اللذة بأنها تعني دفع الألم، وعن هذا الطريق وضع مبدأ آخر للذة، وهو أن تكون ضرورية لدفع هذا الألم الذي هو مقوم أساسي من مقومات اللذة عند أبيقور، فيكون الفعل الأخلاقي عنده تعبيراً

﴿١﴾ الطيب بو عزة، مقال منشور في مجلة المعرفة.



عن اللذة بما هي طبيعيةً وضروريةً، أما عند الليبراليين فالأمر ليس كذلك طبعاً، لأنَّ مبدأ اللذة والمنفعة عندهم ليس قائماً على هذا الأساس، بل كلُّ الرغبات التي تنشق في النفس البشرية سواءً كان منشأها وجود الحاجة والألم أم كان منشأها هو العبث أو أيُّ شيءٍ فاقد للمعنى العقلانيِّ على الإطلاق، فهو بحاجةٍ إلى الإشباع، بل إنَّ الليبراليةَ والفلسفة الرأسماليةَ المنبثقة عنها تشجعان على وضع مختلف البرامج التثقيفية والدعائية وغيرها من الخطط التي تصبُّ كلها في مجال تعزيز هذه الرغبات واستثارتها في النفوس، من أجل تشجيع نمط الاستهلاك الرأسماليِّ، بما يعود بالأرباح المادية الكبيرة على أصحاب الرساميل الضخمة، وبما يسبب المزيد من الفقر والمعاناة والعوز على مختلف الأصعدة المادية والمعنوية للطبقات المتوسطة والفقيرة في المجتمع الليبراليِّ والرأسماليِّ، ﴿ومن هنا يجوز لنا القول إنها كفلسفة اقتصادية أو نسقٍ مجتمعيٍّ تقف مهزوزةً أمام سؤال الأخلاق؛ لأنه ليس لها في مرجعيتها النظرية، ولا في تطبيقها المجتمعيِّ ما يمكن أن يسند القيم الأخلاقية بما هي التزامٌ يتعالى على النفعية الفردانية﴾ ﴿١﴾.

إنَّ الفلسفة الليبرالية تركز على قاعدة قوية من الحجج لولا أنها تبدو جوفاءً تماماً أمام السؤال الأخلاقي، ولك أن تواجه أيَّ ليبراليٍّ حقيقيٍّ في العالم عن موقف الليبرالية من الأخلاق، فإنه سيجهك بهذه التعابير الجوفاء، فإما أن يقول لك إنَّ الأخلاق نسبيةٌ ولا تتمتع بأيِّ ارتكازٍ حقيقيٍّ في الذهن البشريِّ، وأنه يجب أن تكون كلُّ تصرفات الإنسان وسلوكه تابعةً لغرائزه الخاصة وميوله ما لم تصطدم برغبات وميول الآخرين، وإما أنه سيذكر لك أن الأخلاق الليبرالية تختلف جملةً وتفصيلاً عن الأخلاق الدينية أو الأخلاق الموروثة عند البشر، في محاولةٍ للتهرب من الإجابة الرصينة أو المؤصلة فلسفياً، فكأنَّ الليبرالية جاءت لهدفٍ واحدٍ لم يكن تحقيقه بعزيرٍ على البشر يوماً، وهو الرجوع بالإنسان

الى الحالة الفطرية في بعدها الغريزي فقط، وإهمال كل ما عدا ذلك مما تتكوّن منه فطرة الإنسان، فمن المعلوم أن التربية الأخلاقية مثلاً هي ما يشكل الصعوبة والتحدي الكبيرين في نظر الإنسان الأخلاقي، لكن الحالة المعاكسة، أي الحالة اللاأخلاقية لا تكلف شيئاً على الإطلاق، فيامكانك أن تترك ابنك مثلاً لمعايير السوق والإستهلاك ومفاهيم اللذة بلا تربية ولا جهد على الإطلاق، ليصبح كائناً نفعياً براجماتياً باحثاً عن اللذائذ الحيوانية والشهوات، طبقاً لمعايير الإقتصاد المعمول به في أي زمان ومكان، وطبقاً للمعايير المفروضة غريزياً من الدوافع الشهوانية في كيانه، ليصبح بعد ذلك أكبر كائن ليبرالي على وجه الأرض، لكنك لكي تربى ابنك هذا وتجعل منه كائناً متزناً، وأخلاقياً، وباحثاً عن الفضائل المعنوية، ومحققاً للإنسجام بينها وبين متطلبات الجسد والشهوة والإقتصاد، فإنك تحتاج إلى جهدٍ ربما يستغرق حياتك كلها، ولا يعود همُّ إعالة العائلة قياساً إلى ما ينبغي أن تنفقه من الجهد والوقت في تربيتها وتكوينها وتعليمها محاسن الأخلاق إلا شيئاً يسيراً وهيناً للغاية، وهذا الفقر الأخلاقي في الفلسفة الليبرالية لا يتمّ الانتباه إليه في العادة من خلال التنظير الليبرالي، فغالباً ما يكون إغراء هذه الفلسفة على المستوى التنظيري المكتوب قوياً، بسبب أن طريقتها في عرض الأفكار والمضامين الليبرالية إنما هي طريقة أقرب إلى أن تكون موضوعات تستثير الحسّ الفني والأدبي المتمرد والمنفلت عند الإنسان، لكن عندما تنزل هذه الفلسفة إلى الواقع وتطبق فعلياً في الميدان الإجتماعي تبدو المسافة الفاصلة بين جمالها اللفظي والكتابي وبين النتائج الكارثية التي تتمخض عنها على المستوى الإجتماعي كبيراً للغاية، حتى يضجّ المجتمع الليبرالي من نفسه، ويدعو إلى الانقلاب على الليبرالية باعتبارها كارثة إنسانية عامة تهدد الإجتماع الإنساني بالإقراض.

إن الحرية هي المطلب الكبير الذي تنطلق منه الفلسفة الليبرالية في دعواتها كلها داخل حقل الإقتصاد والأخلاق والذوق والجمال وكل ما له علاقة بوجود





الإنسان غير آبهة مطلقاً بالبعد الاجتماعي، حتى وإن حاول الفلاسفة البراغماتيون أن يواجهوا البعد الاجتماعي، وأن يولوه بعض الأهمية، فإنّ المباني الفلسفية التي تركز عليها الليبرالية لا تساعد على ذلك، فيدوا كلامهم في هذا الإطار معلقاً في الفضاء، وليس حديثاً منسجماً من الناحية المنطقية مع المرتكزات الفلسفية الليبرالية، كما فعل بتنام مثلاً، إلا أننا نحب أن نقول في هذا السياق أن مطلب الحرية عند الإنسان الغربي عموماً تحول إلى عقدة نفسية حقيقية بعد أن كان مطلباً معقولاً ومبرراً في ظل السياق التاريخي العام الذي حكم العلاقة بين الفكر التنويري الباحث عن الحرية للإنسان في مواجهة الكنيسة واستبدادها، ولذلك يقول السيد محمد باقر الصدر رحمته الله: الإنسان الأوروبي الحديث في بدايات عصر النهضة وضع مثلاً أعلى وهو الحرية... لأنه رأى أن الإنسان الغربي كان محطماً ومقيداً... كان مقيداً في عقائده العلمية والدينية بحكم الكنيسة وتعنت الكنيسة... أراد الإنسان الأوروبي الرائد لعصر النهضة أن يحرر هذا الإنسان من هذه القيود... وهذا شيء صحيح، إلا أن الشيء الخاطيء في ذلك هو التعميم الأفقي، فإن هذه الحرية بمعنى كسر القيود... هذا قيمة من القيم، هذا إطار القيم، ولكن هذا وحده لا يصنع الإنسان. ليس هذا هو المثل الأعلى... هذا الإطار بحاجة إلى محتوى وإلى مضمون، وإذا جرد هذا الإطار عن محتواه سوف يؤدي إلى الويل والدمار، إلى الويل الذي تواجهه الحضارة الغربية اليوم ﴿١﴾.

أما الحديث عن وجود أخلاق نسبية تابعة لوجهات نظر كل فرد على حدة، تبعاً للإعتراف الكامل بالتعددية في الوسط الليبرالي، فليس هو إلا حديث خرافة بالطبع، لأن هذه ليست أخلاقاً كما ألمعنا إلى ذلك، بل هي أمزجة ورغبات شخصية قد تكون أشبه شيء بالأمراض النفسية، أو أنها أشبه شيء

برغبات الطفل التي لا يمكن حسمها والوقوف ضد الضرر الناتج منها ما لم يتدخل ما يحول دون وقوعه ضحية هذه الرغبات الفجائية غير المحسوبة، ﴿فالقيم لا معنى لها ما لم تكن كونية ملزمة. ولا تكون كذلك إلا إذا استمدت وجودها وإلزاميتها من مصدر متعال. لا أخلاقية بدون إلزام، فالإنسان مدفوع بالضرورة للبحث عن أساس ومصدر للإلزام الخُلقي. إن البحث عن مصدر الأخلاقية ليس ضرورة فلسفية وعقلية فحسب، بل هو ضرورة وجودية يرتبط بها قيام الأخلاق ارتباطاً جوهرياً﴾ محمد عبد اللاوي فلسفة الصدر. دراسة في المدرسة الفكرية للامام الشهيد باقر الصدر. مؤسسة دار الاسلام.

وينتج عن ذلك، أن ما يسمى بالأخلاق الليبرالية لا تستدعي احترامها والنظر إليها بإجلال حتى في الحالات التي يكون فيها الفعل الأخلاقي متناغماً حقيقة مع الفضيلة، فضلاً عن الفعل الأخلاقي الذي يكون متعارضاً كلياً مع أبسط معاني الفضيلة، نظراً للأسباب التالية:

**السبب الأول:** إنه غير مضمون من ناحية الإستمرار في الصدور عن الإنسان الليبرالي، إذ من الواضح أن هذا الفعل الخير الذي صدر منه لا يستند إلى قناعة فلسفية حقيقية تحتم عليه أن يصدر منه ذلك الفعل، وأن يتجنب ما يناقضه أو يعارضه من الأفعال الشريرة غير الخيرة، بل إن مفهوم الخير والشر نفساهما ملتبسان عنده إلى حد أن الفعل الحسن نفسه قد ينقلب معناه إلى معنى الفعل القبيح، من دون أن يكون أي تحويل قد جرى على الغاية فيهما، إلا أن تكون تلك الغاية هي المصلحة الأنانية الضيقة التي لا تأخذ في حسابها مصلحة الجميع، وقد تكون الغاية نفسها التي تتبدل تبعاً لها معاني الأفعال مقررزة جداً، كأن يكون الإنسان الليبرالي راغباً باللذة الجنسية، فيكون نكاح المحارم في نظره حسناً جداً في تلك اللحظة، لأنه يحقق له اللذة المطلوبة غريزياً بالنسبة إليه، ولك أن تتخيل حجم الكارثة الإجتماعية التي تحصل بسبب هذا النوع من التفكير،



كما جرى الأمر عليه فعلاً في المجتمعات الغربية طيلة الفترة الزمنية التي سادت فيها الأخلاق الليبرالية هناك.

**السبب الثاني:** إن هذا الفعل الخير الذي يحتمل صدوره أحياناً من الإنسان الليبرالي، لا يمكن أن يكون مجرداً من احتمال المردود المادي على الشخص صاحب الفعل، مما يجعله فعلاً أخلاقياً أشبه شيء بالمراوغة، وليس فيه من دلالات الفعل الإنساني الخير شيء، كأن يتعمد الشخص الليبرالي أن يكون أميناً جداً في عمله في أحد المحال التجارية، ليس حباً بالأمانة واحتراماً لها، أو إيماناً بضرورتها أصلاً، بل من أجل أن يحظى باستمرار عمله، وأن يحصل على المزيد من الترقيات في نطاق عمله مع مالك المتجر، ولو فرضنا أنه خُلّي ونفسه، ولم يتوقع أن تكون حياته مؤثرة على هدفه ذاك، لأقدم على الخيانة برحابة صدر وراحة ضمير، ولم يختر إطلاقاً أن يتحمل عبء الأمانة مقابل لا شيء، ومن الطبيعي بالنسبة إلى الإنسان الليبرالي أن يكون المقابل المعنوي لكل أعماله الخيرة في نظره هو اللاشيء، لأنه لا يحمل عبء التفكير بالدين والحياة الآخرة حتى في الحالات التي يكون فيها هذا الشخص محايداً أمام المسألة الدينية، وهذا في غاية الوضوح بالنسبة إلى المتأمل.

**السبب الثالث:** إن الفعل الأخلاقي الخير ترك آثاراً معنوية حسنة على صعيد التربة المعنوية للإنسان المؤمن، بمعنى أنها تجعله واثقاً من أن الخير لا بد أن تكون له السيادة على كل نزعات الشر في العالم، مهما كانت ردود الأفعال تجاه هذا الإنسان مخيبة للأمال، أو ناكرة للجميل، أو غير معترفة بالفضيلة التي يتمتع بها الإنسان، ويضحى من أجلها بمنافعه الشخصية، باعتبار أنه يتوقع الجزاء الأخروي عليها من الله عز وجل. على النقيض تماماً من الإنسان الليبرالي لو أنه فعل الخير، فإن أقل رد فعل سيء يدل على خيبة أمله على مستوى الإعراف بفضيلة عمله، فإنه يشعر بالندم، ويقرر أن لا يعود إلى ذلك الفعل، بل ربما تطور الأمر عنده فأصبح يفكر بالانتقام ممن أحسن إليها ولم يقابلوه بالمثل، لأنه لا

يحمل تلك الرؤية الإيمانية في الجزاء كما هي في رأس الإنسان المؤمن، وكل من راقب هذا الوضع السيكلوجي عند المتدينين الحقيقيين وقارنه بما عند الليبراليين لاحظ ذلك بكل وضوح.

**السبب الثالث:** إن الفعل الخير الذي يصدر من الإنسان الليبرالي لا يحتوي على معنى الضمان أن لا يصدر منه ما يناقض هذا العمل في اللحظة نفسها أو في المستقبل، لأنه إنما أقدم على ذلك العمل الخير بدافع معين هو رهين اللحظة، وقد يصدر منه ما يقع بالنقيض تماماً منه، لأنه لا يحمل في ذهنه منظومة قيمية أو أخلاقية تحجزه عن الإقدام على هذه التصرفات المتناقضة، بينما في حالة الإنسان المتدين، فإن الأمر على العكس من هذا بالضبط، لأنه يحمل هذه المنظومة القيمية، وهو يحترمها ويفكر بالتطابق معها باستمرار، لذلك فإن مثل هذا الشخص لو فرضنا أنه صدر منه الخطأ وتتابع، فإننا نتوقع منه في كل لحظة أن يعود إلى تلك المنظومة، فيقيس عليها تصرفاته، ويكتشف مكمّن الخطأ ليقرر تجنّبها في المستقبل، وتلك هي نقطة القوة الكبيرة في الفلسفة الإيمانية فيما يخص فلسفة الأعمال بالميزان الاجتماعي على وجه الحقيقة.

